DERASAT 9/26/12 10:37 PM Page 2

بمناسبة الاحتفال باليوم الوطني الـ ٨٢

«الاتحاد الخليجي» مشروع استراتيجي لتعميق مستقبل ء

○ جلالة الملك مع أخيه خادم الحرمين الشريفين.

○ خادم الحرمين الشريفين لدى استقباله سمو رئيس الوزراء .

○ سمو ولي العهد الأمير سلمان بن حمد آل خليفة مع سمو ولي العهد السعودي الأمير سلمان بن عبدالعزيز.

خاص لـ «أخبار الخليج»:

تحتفل اليوم سفارة المملكة العربية السعودية الشقيقة باليوم الوطني الـ ٨٢ لتأسيس المملكة العربية السعودية تحت قيادة الزعيم التاريخي المغفور له الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود عام ١٩٣٢.

يأتي الاحتفال بهذه المناسبة التاريخية هذا العام، مواكبا للذكرى السابعة لتولي خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز زمام الحكم (٢٠٠٥ - ٢٠١٢)، حيث شهد عهده تحولات كبرى في مسيرة التنمية والتطور الاقتصادي والنهضة التعليمية والعلمية على نحو غير مسبوق في التاريخ السعودي.

كما تأتي هذه الاحتفالية في وقت تشهد فيه العلاقات التاريخية الوثيقة بين مملكتي البحرين والسعودية أزهى مراحل التلاحم والتضامن والتكامل الاستراتيجي بين البلدين، في وقت اطلق فيه الملك عبدالله مبادرته التاريخية في القمة الخليجية الـ ٣٢ بالرياض بضرورة الانتقال بمجلس التعاون الخليجي من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد.

ومنذ ذلك الحين طفت فكرة الاتحاد الخليجي او الاتحاد التعاهدي الكونفيدرالي بين دول مجلس التعاون الخليجي، على المشهد السياسي الخليجي كله.

فقد اصبحت فكرة الاتحاد الخليجي بمثابة حديث الساعة ومشروع المستقبل الاستراتيجي الذي بامكانه ان يجعل دول الخليج قادرة على مواجهة الاخطار والتهديدات الاقليمية والدولية، بعد ان ثبت أن هناك اجندات للدول الكبرى تحيط بها الشكوك بما يهدد مستقبل الاستقرار الخليجي وأمن الدول الخليجية، فضلا عن بروز اطماع توسعية وتهديدات غير مقبولة من جانب إيران تجاه بعض دول الخليج وخاصة كلا من البحرين والكويت والامارات.

ومن هنا تتضح الاهمية الاستراتيجية للمبادرة التاريخية الكبرى للملك عبدالله بالدعوة إلى الاتحاد الخليجي والتي تأتي منسجمة مع اهداف النظام الاساسي لمجلس التعاون الخليجي التي أعلنت في عام ١٩٨١، وجاء في المادة الرابعة منه ان مجلس التعاون الخليجي صيغة تهدف إلى قيادة دول الخليج الست في نهاية المطاف إلى تحقيق هدف الوحدة بين اعضائه.

وبعد ٣٠ عاما على مسيرة مجلس التعاون الخليجي (١٩٨١- ٢٠١١) جاءت مبادرة الملك عبدالله في القمة الخليجية السنوية الـ ٣٢ بالرياض لتطالب بضرورة الانتقال إلى مرحلة الاتحاد.

الاتحاد الخليجي.. والتلاحم الاستراتيجي

وقد كانت مملكة البحرين من اوائل الدول الخليجية التي اعلنت ترحيبها وتأييدها الكبير لمبادرة الملك عبدالله بالدعوة إلى الاتحاد الخليجي.

فالبحرين التي كانت دوما مع كل المبادرات الداعية إلى سرعة التكامل والتوحد بين دول الخليج تدرك الاهمية الكبرى للوحدة الخليجية باعتبارها السبيل لحماية دول الخليج من الاخطار الاقليمية والتحديات الخارجية.

وقد تأكد لمملكة البحرين هذه الأهمية الاستراتيجية الكبرى لهدف الوحدة الخليجية وللتحرك باتجاه الاتحاد الخليجي بعد الوقفة التاريخية التي لا تنسى لدول مجلس التعاون الخليجي مع البحرين في الأزمة التي هددت أمنها واستقرارها في فبراير- مارس عام ٢٠١١، حيث سارعت دول مجلس التعاون الخليجي بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الى الموافقة على طلب مملكة البحرين بارسال قوات درع الجزيرة لمساعدة البحرين في حماية أمنها واستقرارها، وهي المهمة التي ساعدت البحرين في تنفيذ مرحلة السلامة الوطنية التي مكنت البحرين من تجاوز المرحلة الحرجة في الأزمة، والاتجاه إلى المعالجة السياسية للأزمة.

لكن الدرس التاريخي لتلك الازمة اثبت الاهمية الكبرى للتلاحم الاستراتيجي بين السعودية والبحرين، ولهذا لم يعد غريبا لدى كثير من المراقبين ان مشروع الاتحاد الخليجي يمكن ان يبدأ كخطوة اولى في تطبيقه باتحاد خليجي بين كل من السعودية والبحرين حيث تدعم قيادتا البلدين بكل قوة هذا التوجه الاستراتيجي.

فالقيادة السياسية لمملكة البحرين، وعلى رأسها جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة وصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد، تقدر عاليا المواقف الحكيمة والوقفة التاريخية الشجاعة للقيادة السعودية في دعم ومساندة البحرين وشعبها خلال ازمة فبراير - مارس ٢٠١١م، وهي الأزمة التي برهنت مجددا على عمق العلاقات الوثيقة بن الشعبين، والتي سبق أن عبر عنها القائد التاريخي المؤسس الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود بمقولته التاريخية: «القلوب مجتمعة» في إشارة جلية إلى عمق الترابط والتلاحم بين القيادتين والشعبين في السعودية والبحرين.

وفي هذا السياق، لا يمكن ان تنسى البحرين لخادم الحرمين الشريفين والقيادة السعودية وقفتها التاريخية مع البحرين خلال ازمة ٢٠١١.

فقد سبق لخادم الحرمين الشريفين ان أكد حرصه على أمن البحرين قائلا: «إن أمن دول مجلس التعاون الخليجي جزء لا يتجزأ من أمن المملكة، وفي هذا السياق لا يفوتنا ان نعبر عن ارتياحنا لعودة الأمن والاستقرار إلى مملكة البحرين الشقيقة، ونجدد رفض المملكة لأي تدخل خارجي يمس أمنها واستقرارها ووحدتها الوطنية».

وقد اعرب جلالة الملك عن تقدير مملكة البحرين للمواقف السعودية التاريخية بقوله: «إننا في مملكة البحرين نكن للمملكة العربية السعودية كل المحبة والتقدير والمودة الخالصة، ونعبر عن صدق امنياتنا لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، حفظه الله ورعاه، بموفور الصحة والسعادة وللشعب السعودي الشقيق دوام التقدم والرقي».

وأكد جلالة الملك على محورية العلاقات السعودية - البحرينية قائلا: «إن العلاقات البحرينية - السعودية لا يمكن اختزالها او حصرها في كلمات، فهي راسخة البنيان تزداد قوة ومتانة وازدهارا، وما يربط البلدين الشقيقين من علاقات اخوة ومصير مشترك هو علاقات ممتدة عبر التاريخ، تزداد قوة ومتانة ورسوخا بمرور الزمن».

وقد اعلن سمو رئيس الوزراء الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة في تصريح صحفي عمق تقديره لمواقف خادم الشريفين والقيادة السعودية قائلا: «إن خادم الحرمين الشريفين من منطلق الدور المحوري للمملكة كان ولايزال من اوائل الداعمين لتعميق الصلات والروابط بين دول المجلس، والساعين إلى تفعيل كل خطوات التكامل والترابط الخليجي على ارض الواقع». مشيدا بالوقفات التاريخية السعودية الثابتة إلى جانب شقيقتها مملكة البحرين في كل ما من شأنه الحفاظ على أمنها واستقرارها ووحدتها الوطنية.

ولا شك ان مشروع الاتحاد الخليجي او الوحدة الكونفدرالية هو مشروع يلبي تطلعات شعوب الخليج، وفي ذات الوقت يؤسس لمرحلة تدريجية في الاتجاه إلى الهدف النهائي المتمثل في الوحدة.

فالرابطة الكونفدرالية تمكن الدول الاعضاء من الاحتفاظ بمعالم استقلالية الدولة على غرار ما هو حادث في الاتحاد الاوروبي في صيغة اتحاد تعاهدي، ويحفظ لكل دولة خصوصية تجربتها السياسية ويوفر أجواء تدريجية نحو الاندماج والتكامل السياسي الشامل وصولا إلى الوحدة ربما في صيغة اتحاد فيدرالي كامل، لكن من منظور الواقعية السياسية نقول إن الوصول إلى مرحلة الاتحاد الفيدرالي الكامل سوف يستغرق وقتا، بانتظار انضاج تجربة الاتحاد الكونفيدرالي أولا والتي نأمل أن تستقر دول الخليج على المضي قدما فيها ومواجهة التحديات الاقليمية التي تحاول تعطيل هذا المشروع الاستراتيجي لصناعة المستقبل الواعد في مجلس التعاون الخليجي.

فأهمية الصيغة الكونفيدرالية أو الصيغة التدرجية للاتحاد الخليجي تعود الى انها ستمكن دول الخليج من ايجاد صيغة موحدة لبلورة سياسات دفاعية وخارجية وأمنية موحدة في مواجهة التحديات الكبرى التي تهدد أمن الخليج العربي، وفي الوقت ذاته ستساعد هذه الاوضاع على زيادة التنسيق والسياسات التكاملية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين جميع دول مجلس التعاون الخليجي، الأمر الذي سيقود في النهاية إلى تهيئة الأجواء لتحقيق حلم الوحدة الخليجية الشاملة وتجسيده على ارض الواقع.

الملك عبدالله وعهد من الإنجازات التنموية

يمكن القول بأن سنوات حكم الملك عبدالله السبع قد أسست لعصر النهضة السعودية في القرن الحادي والعشرين في جميع المجالات الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية والأمنية.

والملاحظة الأساسية هنا، هي وضع خطط اقتصادية شاملة لتوظيف العوائد النفطية بما يمكن الاقتصاد السعودي من ان يتحول إلى اقتصاد متكامل في البنية الانتاجية بحيث لا يعتمد على الموارد النفطية فقط، وانما تحويل الاقتصاد السعودي إلى اقتصاد انتاجي متكامل يمكن المملكة السعودية من الاكتفاء الذاتي في كثير من المجالات وتصدير منتجات صناعية وزراعية متنوعة تزيد من قاعدة تنويع مصادر الانتاج والدخل.

وهذه الاستراتيجية الاقتصادية مكنت الاقتصاد السعودي من تبوء مكانة رفيعة في الاقتصاد العالمي وباتت المملكة العربية السعودية تشكل احدى القوى الاقتصادية العالمية العشرين الكبرى التي تقود الاقتصاد العالمي حاليا، وتخطط السياسات لتجاوز أزماته الاقتصادية التي ضربت الاقتصاد الرأسمالي العالمي خلال السنوات الماضية.

وقد اشار تقرير اقتصادي صادر عن مؤسسة الراجحي عام ٢٠١٠ إلى ان الاقتصاد السعودي واصل التقدم في تحقيق نمو اقتصادي قوي بزيادة بلغت ٢٤,١٪ من الانتاج الاجمالي المحلي لما مجموعه ٧٩٨,٥ مليار ريال سعودي خلال عام ٢٠١٠.

فيما شهد القطاع الخاص نموا بنسبة ٦,٥٪ ونمت القطاعات التصنيعية ما عدا النفط بنسبة ٩,٢٪ وقطاع البناء بنسبة ٧,٩٪.

وقد قاد الملك عبدالله مبادرة لزيادة الانفاق العام في السعودية واعلنها في قمة العشرين بواشنطن، تمثلت في زيادة الانفاق العام بالمملكة بمقدار ٤٠٠ مليار دولار خلال ٥ سنوات. وكان الهدف منها زيادة الاسهام العام في حفز الطلب العالمي لتجاوز الركود الاقتصادي بعد الأزمة المالية العالمية التي عانى منها الاقتصاد العالمي بدءا من عام ٢٠٠٨، وكان لهذه المبادرة دورها الايجابي في تعزيز ثقة البنوك ومؤسسات الاستثمار العالمية في دور الاقتصاد السعودي في التطور على نحو جعله يتحول خلال السنوات الماضية إلى ما يشبه ورشة انتاجية كبيرة نتيجة تدفق المشاريع الاستثمارية التي يقودها الانفاق الحكومي.

في ضوء هذه المعطيات استطاع الاقتصاد السعودي ان يقفز إلى المركز الـ ١٣ على مستوى العالم في التنافسية الاقتصادية بين ١٨٣ دولة متصدراً بذلك، دول العالم العربي والشرق الأوسط كأفضل بيئة استثمارية وفقاً لتقرير أداء الأعمال لعام ٢٠١٠ الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي، علماً بأن السعودية حققت عام ٢٠٠٩ المركز الـ ١٦ على المستوى العالمي والمركز الـ ٣٨ في العام السابق له. وهو ما يؤكد القفزات المتتالية التي يحققها تقدم وتطور الاقتصاد السعودي مع توالي الخطوات الإصلاحية التي تم إقرارها في عهد الملك عبدالله وأسهمت إسهاماً بالغاً في تحسين بيئة أداء الأعمال والاستثمار.

- وفي إطار تطوير البنية التحتية لاستيعاب حركة أو طفرة المشاريع الاستثمارية الجديدة في الاقتصاد السعودي، يلاحظ أن قطاع النقل الذي يعد من الركائز الأساسية التي تستند إليها قطاعات التنمية الأخرى قد شهد زيادة في شبكة الطرق حيث تم إنشاء ١٨٦ ألف كيلومتر من الطرق المسفلتة والطرق الترابية الممهدة.

وكذلك ارتفع عدد الأرصفة في الموانئ السعودية إلى ١٨٤ رصيفاً مجهزاً تجهيزا عالياً لاستقبال جميع أنواع السفن في الموانئ السعودية ذات الأحجام والحمولات المختلفة عبر ثماني موانئ، كما ارتفع حجم البضائع المناولة إلى أكثر من ١٦٠ مليون طن من الصادرات والواردات ما عدا النفط الخام.

- كذلك استمرت معدلات النمو في الاقتصاد السعودي مما أدى إلى أن قفز المركز الاقتصادي السعودي في الإطار العالمي من حيث الاعتماد عليها كأحد ركائز إقالة الاقتصاد العالمي من عثراته خلال السنوات الماضية.

الملك عبدالله يقود السعودية إلى تحقيق نهضة حضارية شاملة في القرن الواحد والعشرين

وفي هذا الإطار تم تدشين عدد من المدن الاقتصادية في عهد الملك عبدالله منها: مدينة الملك عبدالله في رابغ، ومدينة الأمير عبدالعزيز بن مساعد في حائل، ومدينة جازان، ومدينة المعرفة الاقتصادية بالمدينة المنورة إلى جانب مركز الملك عبدالعزيز المالي في مدينة الرياض.

- وفي إطار تطوير هيكلة الإدارة في الاقتصاد السعودي، تم توسيع دائرة دعم الاقتصاد الوطني، حيث تم إنشاء مجلس الاقتصاد الأعلى من أجل بلورة السياسة الاقتصادية للمملكة وتحديد البدائل الملائمة والتنسيق بين الأجهزة المعنية بالاقتصاد المحلي ومتابعة تنفيذ سياسة الحكومة في مجال الاقتصاد ودراسة الإطار العام لخطط التنمية الاقتصادية المرحلية وأسس إعداد الميزانية السنوية، بحيث يتم التخطيط للنهضة الاقتصادية السعودية الجديدة وفق منهج علمي محكم يأخذ بعين الاعتبار كل العوامل المؤثرة في التطور الاقتصادي ومشاريع التنمية.

- كذلك تم استحداث عدد من الهيئات التي من شأنها دعم مؤسسات الاقتصاد السعودي مثل الهيئة العامة للاستثمار والهيئة العليا للسياحة وهيئة المهندسين السعوديين، وصندوق الموارد البشرية وهيئة التخصصات الصحية، وهيئة تنظيم الخدمات الكهربائية، وهيئة الدواء والغذاء.

- وفي إطار تعزيز روح المنافسة في الاقتصاد السعودي، تم إقرار نظام مستقل للمنافسة يهدف بشكل محدد إلى حماية وتشجيع المنافسة العادلة ومكافحة الممارسات الاحتكارية التي تؤثر في المنافسة المشروعة، وجاء هذا النظام انسجاما مع السياسة الاقتصادية القائمة على مبدأ المنافسة التي تتبعها السعودية، والتطورات الكبيرة الجارية في المجال الاقتصادي والرغبة في تعزيز وتأكيد مناخ المنافسة في قطاع الأعمال.

- وفي إطار الخطط المستقبلية لتطوير القطاع الصناعي، تم إقرار الخطة

البحرين تؤمن بحتمية الوحدة الخليجية بين دول مجلس التعاون باعتبارها السبيل لحماية الأمن الخليجي وتحقيق تطلعات أبناء الخليج العربي

○ صورة جماعية لقادة مجلس التعاون الخليجي خلال القمة الخليجية في الرياض عام ٢٠١١.

○ صورة جماعية للزعماء المشاركين في القمة الإسلامية الاستثنائية في مكة المكرمة عام ٢٠١٢.

DERASAT 9/26/12 10:37 PM Page 1

للمملكة العربية السعودية الشقيقة:

لاقات التلاحم التاريخي الوثيق بين البحرين والسعودية

الاستراتيجية الصناعية للسعودية والتي تهدف إلى مضاعفة نسبة إسهام الصناعة السعودية في الوضع القومي بحلول ٢٠٢٠، بحيث تكون الصناعة أحد القطاعات الرائدة في الاقتصاد السعودي.

وفي هذا السياق وصل عدد المصانع المنشأة في السعودية إلى أكثر من ٤٣٦٨ مصنعاً برؤوس أموال تتجاوز ٣٨٣ مليار ريال، ووصلت الاستثمارات الأجنبية إلى ١٣٢,٧ مليار ريال، فضلاً عن زيادة عدد المدن الصناعية في السعودية إلى ١٩ مدينة تضم أكثر من ٢٣٠٠ مصنع.

– وفي مجال القطاع الزراعي، شهد هذا القطاع ازدهاراً كبيراً، حيث تم توجيه السياسات الزراعية على نحو يمكن معه السعودية من تحقيق الاكتفاء الذاتي في كثير من السلع الزراعية الاستراتيجية، حيث بلغ إنتاج الحبوب أكثر من ثلاثة ملايين طن سنويا. وأقامت وزارة الكهرباء والمال أكثر من ٢٣٧ سداً مائيا بلغت طاقتها التخزينية ١,٣٠ مليار متر مكعب إضافة إلى ٤٦ سدا تحت إجراءات الترسية.

وانطلاقاً من حرص خادم الحرمين الشريفين على توفير مياه الشرب للمواطنين في جميع أنحاء المملكة تم إنشاء ٣٠ محطة تحلية للمياه على البحر الأحمر والخليج العربي، بلغت طاقتها الإنتاجية أكثر من ١,٠٦٦ مليون متر مكعب من المياه المحلاة، وتصل المياه إلى أكثر من ٤٠ مدينة ومحافظة ومركزاً وقرية بواسطة أنابيب أطوالها ٤١٦٥ كيلومتراً، كما تم تعزيز الطاقة الكهربائية المستمدة من محطات التحلية حيث بلغت طاقة إنتاجها أكثر من ٢٢,٨ مليون ميجاوات/ ساعة.

الأبعاد الاجتماعية للخطط التنموية

تحظى الرغبة في وصول عوائد التنمية إلى كل أبناء الشعب السعودي بأولوية فائقة لدى خادم الحرمين الشريفين، ويترجم ذلك المبادرات المتتالية من الملك عبدالله بزيادة الرواتب بهدف تحسين مستوى معيشة المواطن السعودي بحيث يشعر بالعوائد والفوائد الكبيرة لحركة النهضة الاقتصادية في البلاد.

والملاحظ أنه كان من أول اهتمامات الملك عبدالله لدى توليه الحكم تلمس احتياجات المواطنين، ودراسة أحوالهم عن كثب بهدف تحسين مستواهم المعيشي، وهو ما عكسه قراره بزيادة رواتب جميع فئات العاملين السعوديين في الدولة من مدنيين وعسكريين وكذلك المتقاعدين بنسبة ١٥٪.

– يضاف إلى ذلك زيادة المخصصات التي تمنح للقطاعات التي تخدم المواطنين كالضمان الاجتماعي والمياه والكهرباء وصندوق التنمية العقاري وبنك التسليف السعودي وصندوق التنمية الصناعي وتخفيض أسعار البنزين والديزل وإنشاء كليات ومعاهد ومدارس جديدة في معظم ربوع السعودية لتيسير أمور المواطنين وشئون حياتهم.

– وفي هذا السياق، كان من أبرز قرارات الملك عبدالله تخصيص ٨ مليارات ريال لأغراض الإسكان الشعبي، وتم برمجة تنفيذ ذلك على مدى ٥ سنوات.

– كذلك قرر الملك عبدالله زيادة رأس مال بنك التسليف بمبلغ ٣ مليارات ريال، ليصبح رأس ماله ٦ مليارات ريال وذلك لدعم ذوي الدخل المحدود من الموظفين الحكوميين بالإضافة إلى زيادة رأسمال عدد من صناديق التنمية بمبلغ ٢٥ مليار ريال بهدف دعم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء عدد من الجمعيات التي تخدم المواطن مثل جمعية حماية المستهلك والهيئة الوطنية لحماية النزاهة، والهيئة العامة للإسكان.

– وعلى صعيد المساعدات التي تقدمها الحكومة السعودية إلى المواطنين تم إنشاء عدد من المؤسسات التمويلية للمواطنين بتمويل قدره ٣٦٣ مليار ريال سعودي، وبلغت القيمة الإجمالية التي منحها صندوق الاستثمارات العامة منذ تأسيسه أكثر من ٩٠ مليار ريال تم تقديمها إلى المؤسسات العامة والشركات الوطنية.

– ووصل إجمالي القروض الخاصة التي قدمها صندوق التنمية العقارية منذ بدء نشاطه الإقراضي الى أكثر من ٥٣٥ ألف قرض خاص بقيمة اجمالية بلغت نحو ١٤٢ مليار ريال نتج عنها نحو ٦٤٢١٦٤ وحدة سكنية شملت معظم مدن السعودية ومراكزها وقراها.

وقدم صندوق التنمية العقارية أكثر من ٢٤٨٨ قرضاً استثمارياً بقيمة إجمالية قدرها ٥ مليارات ريال على الأقل. فيما قدم صندوق التنمية الصناعي أكثر من ٢٦٠٥ قروض لإنشاء وتوسعة ١٧٢٥ مشروعاً صناعياً في مختلف مناطق السعودية بقيمة إجمالية تزيد على ٢٧٠٥ مليارات ريال.

التعليم الحديث.. مفتاح النهضة

كل من تابع توجهات الملك عبدالله من أجل النهضة الحضارية سوف يلاحظ بسرعة ذلك الاهتمام الفائق الذي يوليه لمشاريع التعليم والبحث العلمي.

ولعل مشروع جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية قرب جدة يكفي برهاناً على النظرة الاستراتيجية المستقبلية في مجال النهضة العلمية والتعليمية.

فهذه الجامعة النوعية تشكل أول جامعة عصرية مختلطة بين الطلاب والطالبات في السعودية، وهي تعمل على استقطاب أبرز العلماء والباحثين في الشرق والغرب وتركز على التعاون العلمي والتكنولوجي مع أكبر الجامعات العالمية العريقة مثل أكسفورد وبرنستون وكامبريدج وستانفورد وبيركلي ومعهد (أم. أي. تي) للتكنولوجيا في أمريكا.

وتبلغ الطاقة الاستيعابية للجامعة نحو ٢٠٠٠ طالب و٦٠٠ باحث وعضو هيئة تدريس.

ويسعى هذا المشروع إلى جعل السعودية قادرة على مواكبة أحدث ما وصل إليه البحث العلمي في العالم وتوظيف ذلك لخدمة أغراض التنمية والنهضة العمرانية والصناعية والتطوير الاقتصادي بما يعزز مشروع النهضة الحضارية العصرية الذي يطمح إليه الملك عبدالله.

وقد حدد الملك عبدالله رؤيته من إنشاء هذه الجامعة المتميزة بقوله «إن هذه الجامعة ستكون مركز إشعاع حضاري يضيء بأسباب النهضة والتقدم لصياغة مستقبل أفضل للإنسان».

وأضاف يقول: «إن هذه الجامعة ستعمل على استيعاب كل الأفكار والثقافات وفق رؤية تنسجم مع روح العصر ورسالة الدين، وإن الهدف من قيام الجامعة هو قيام اقتصاد معرفي هدفه تنويع مصادر وموارد الاقتصاد السعودي، وكي تكون جسراً للتواصل بين الحضارات».

○ الملك المؤسس عبدالعزيز آل سعود.

وقد بلغت كلفة إنشاء الجامعة ١٠ مليارات ريال سعودي، وأشرفت على تنفيذ المشروع شركة «أرامكو»، ويتم تمويل الجامعة عن طريق وقف مالي دائم يقدر بعدة مليارات، تطبيقاً للنهج الإسلامي في الوقف المالي لأغراض الأعمال الصالحة التي تنفع المسلمين وأعمال البر والتقوى ونشر العلم والإنفاق على طلاب العلم.

ومن أهداف الجامعة تطوير البحث العلمي في علوم الطاقة بهدف توسيع نطاق كفاءة الاقتصاد النفطي في السعودية، وتطوير بحوث الاحتراق النظيف وعزل الكربون، وعلوم وهندسة العلوم الجزيئية والعلوم البيولوجية والرياضيات التطبيقية وعلم الأحياء وعلم الجينوم وتطبيقاته في الزراعة، والأحياء المائية والصحة العامة. بالإضافة إلى بحوث تحلية المياه وعلوم الكمبيوتر والهندسة الحيوية وعلم النانوتكنولوجي.

من جانب آخر، يلاحظ أن الموازنة المخصصة لتطوير التعليم في السعودية قد زادت بنسبة ٢٧٪ من الإنفاق الحكومي منذ تولي الملك عبدالله مقاليد الحكم. وفي هذا السياق أطلق الملك عبدالله خطة استراتيجية لزيادة برامج ابتعاث الطلاب السعوديين إلى الخارج بحيث يتمكن الطلبة النابهون والمتفوقون من تلقي العلوم والمعارف الحديثة من مصادرها الأصلية في البلدان المتقدمة علمياً وتعليمياً في أوروبا وأمريكا واليابان ودول شرق آسيا.

وقد شمل هذا البرنامج في مرحلته الأولى ابتعاث نحو ٧٠ ألف طالب وطالبة إلى أفضل جامعات العالم شرقاً وغرباً، لمواصلة التعليم العالي في أرقى التخصصات العلمية.

وشملت مشاريع التطوير التعليمي في السعودية خلال السنوات الأخيرة إنشاء ٢٥ جامعة حكومية وأكثر من ٧ جامعات أهلية تضم ٢٢٠ كلية يدرس فيها ٧٠٢ ألف طالب وطالبة ويشرف على تدريسهم ٣٠ ألف عضو هيئة تدريس.

وكل هذه البرامج والخطط التعليمية لا شك أنها سوف تنعكس إيجاباً على مسيرة التطور الاقتصادي والاجتماعي والحضاري في السعودية خلال السنوات المقبلة.

○ خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز.

رعاية الحرمين المكي والنبوي

يولي الملك عبدالله، جرياً على سنة أسلافه من ملوك آل سعود، اهتماماً بالغاً بتطوير وتوسعة الحرمين الشريفين باعتبار ذلك أفضل عمل يمكن ان يقدمه خدمة للإسلام وللأمة الإسلامية ويحظى بكل التقدير وجزاء الدارين، الدنيا والآخرة.

في هذا السياق، قاد الملك عبدالله خلال السنوات الأخيرة مشروع أكبر توسعة للحرم المكي الشريف بمكة المكرمة، وقد قام بوضع حجر الأساس قبل عام لمشروع توسعة الحرم المكي الشريف بكلفة قدرها ٨٠ مليار ريال بحيث يصبح قادراً على استيعاب نحو ٢ مليون مصل.

ويرتبط هذا المشروع بمشروع عمراني كبير لإعادة اعمار مكة المكرمة يرعى تطلعات وآمال سكان المدينة المقدسة ويستجيب لحاجات زوارها من الحجاج والمعتمرين وضيوف الرحمن.

وأكد مصدر سعودي مسئول أن مشاريع التطوير الجديدة في مناطق الشعائر المقدسة سوف تراعي أحدث نظم المعمار العالمية بما يتوافر لها من تكنولوجيا حديثة وأفكار تطوير معماري لم يسبق تنفيذها في مشاريع مماثلة بهدف تحقيق أكبر راحة لحجاج بيت الله الحرام.

وسوف تمكن التوسعة الجديدة من رفع الطاقة الاستيعابية في الطواف إلى ١٨ ألف ساع في الساعة الواحدة في مكة المكرمة.

ويترقب السعوديون والعالم الإسلامي نتائج التوسعة الجديدة التي وضع لها حجر الأساس قبل يومين خادم الحرمين الشريفين لأكبر توسعة في المسجد النبوي الشريف في المدينة المنورة، والذي سيتم البدء في تنفيذه بعد موسم الحج المقبل، حيث سيتم تنفيذ المشروع على ثلاث مراحل تتسع الأولى لأكثر من ٨٠٠ ألف مصل.

وسيتم تنفيذه على مساحة ١٢٥ ألف متر مربع، لتصل طاقته الاستيعابية (الاجمالية بنهاية مشروع التوسعة إلى ثلاثة ملايين مصل).

وتشير توقعات الخبراء إلى أن حجم التعويضات التي ستقدمها الدولة لصالح أصحاب العقارات التي سيتم نزع ملكيتها في الجهتين الشرقية والغربية لتنفيذ مشروع توسعة الحرم النبوي الشريف سوف تبلغ ٢٥ مليار ريال سعودي.

وتأتي هذه التوسعة لتواكب النمو المتزايد في أعداد الحجاج والمعتمرين ومشاريع البنية التحتية في المدينة المنورة، ومنها مشروع قطار الحرمين.

ومن المتوقع أن يكتمل تنفيذ هذا المشروع الاستراتيجي العمراني الكبير بحلول عام ٢٠١٥.

وقد كشف أمين عام منطقة المدينة المنورة عن أن المنطقة شهدت منذ أن تولى خادم الحرمين الشريفين مقاليد الحكم قبل سبع سنوات طفرة في مشاريع التنمية بزيادة قدرها ٥٤٪ وبكلفة تقدر بـ ٥,٧ مليارات ريال، وتمت زيادة المشاريع التنموية المستهدفة في إمارة المدينة المنورة من ٥٣ مشروعاً إلى ١١٩ مشروعاً.

ويمكن القول بأن ذلك يأتي متواكبا مع النهضة العمرانية الشاملة التي تشهدها جميع مناطق المملكة في عهد الملك عبدالله مع اهتمام خاص بمنطقتي الحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة.

ولا شك أن رعاية الحرمين الشريفين تعزز من المكانة الرفيعة التي تحتلها السعودية في زعامة العالم الإسلامي باعتبارها أرض مهد الرسالة الإسلامية وتحتضن الحرمين الشريفين اللذين يحتلان مكانة رفيعة في نفوس كل المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها.

ومن منطلق دور السعودية في العالم الإسلامي نلاحظ المبادرات المتكررة للملك عبدالله في الدعوة إلى الوحدة ونبذ الفرقة والتعصب بين المسلمين، والذي جسدته دعوته إلى القمة الإسلامية الاستثنائية التي عقدت في مكة المكرمة في رمضان الماضي. كما يلاحظ مبادرته إلى تصحيح المفاهيم الصحيحة عن الإسلام كدين سلام وتفاهم وحوار وتسامح من خلال دعوته إلى الحوار بين الأديان، وهي الدعوة التي حظيت باهتمام عالمي، وخاصة في الغرب بعد حملات تشويه الإسلام في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر. وكل هذه المعطيات تعكس الدور الريادي والمبادر للسعودية في العالمين العربي والإسلامي وفي الإطار العالمي في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله مما عزز من المكانة الدولية للسعودية.

○ سمو الأمير سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد السعودي.

النهضة التعليمية التي يقودها الملك عبدالله ستجعل السعودية في طليعة دول العالم المتقدمة علميا

○ قوات درع الجزيرة الخليجية لدى دخولها البحرين في مارس ٢٠١١.

○ خادم الحرمين الشريفين خلال مشاركته في قمة مجموعة العشرين في واشنطن.

○ خادم الحرمين الشريفين دشن مشروع أكبر توسعة للمسجد النبوي الشريف في المدينة المنورة.